

- ٤ - راسمال الشركة : يتألف راسمال الشركة من اربعماية الف دينار مقسم الى اربعماية الف سهم قيمة السهم دينار واحد.
- ٥ - اسماء مؤسسي الشركة ومقدار مساهمتهم
- | اسم المؤسس                       | مقدار المساهمة |
|----------------------------------|----------------|
| انور الياس الور                  | ٦٠٠٠٠ سهم      |
| الدكتور منيب الياس الور          | ٦٠٠٠٠ »        |
| الدكتور انور عوده حيايه          | ٨٠٠٠٠ »        |
| الدكتور غر شاكرا العقاد          | ٤٠٠٠٠ »        |
| الدكتور صبحي خليل زبانه          | ٤٠٠٠٠ »        |
| الدكتور موريس دحدله              | ٢٠٠٠٠ »        |
| الدكتور عدنان عبد الواحد رنيس    | ٢٠٠٠٠ »        |
| الدكتور ادب يوسف بطارسه          | ٢٠٠٠٠ »        |
| الدكتور جميل ابراهيم قندج        | ٢٠٠٠٠ »        |
| الدكتور محمد عاهد السخن          | ٢٠٠٠٠ »        |
| الدكتور غر عبد الكريم عبد القادر | ٢٠٠٠٠ »        |
- ٧ - ادارة الشركة : يتولى ادارة الشركة هيئة مديرين حسب القرار الذي يضعه المساهمون لهذه الغاية.
- ٨ - مدة الشركة : غير محدودة.

- ٥ - اعلان بان الشركة العادية العامة شركة كياتيلو وهيلوان التجارية والمسجلة تحت الرقم (٢٠٤٢) تاريخ ١٩٧٢/١/١١ قد اجرت التغييرات التالية:-
- ١ - انسحب من الشركة عبدالله صلاح كياتيلو.
- ٢ - انضم الى الشركة هشام كمال جودت الهلوان براسمال ٢٥٠٠ دينار.
- ٣ - اصبح اسم الشركة الجديد شركة هيلوان التجارية.
- ٤ - تبقى باقي بنود عقد الشركة كما كانت عليه سابقاً.
- تاريخ ابتداء العمل ١٩٨٢/١٠/٣٠.



# الجمهورية العربية السورية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاثنين ٢١ رجب سنة ١٤٠٣ هـ الموافق ٢ ايار سنة ١٩٨٣ م . المصد ٣١٤٨

## الفهرس

صفحة	
٦١١	نظام رقم ( ١٨ ) لسنة ١٩٨٣ نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية للسنة المالية ١٩٨٣
٦١٣	نظام رقم ( ١٩ ) لسنة ١٩٨٣ نظام اصدار سندات دين مؤسسة المدن الصناعية الاردنية
٦١٦	نظام رقم ( ٢٠ ) لسنة ١٩٨٣ نظام الغاء نظام صندوق المنح الدراسية الجامعية للقوات المسلحة الاردنية
٦١٧	بروتوكول للاتفاقية بين المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة الهولندية حول النقل الدولي على الطرق
٦١٨	اتفاقية حول تأسيس وبناء وتجهيز وتشغيل قرية للاطفال في الاردن
٦٢٣	قرار استئثار المناطق الحرة رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٩
٦٢٣	تعليمات معدلة لتعليمات الادوية التي تنتج محلياً وتعليمات التخليص على الادوية المستوردة
٦٢٤	قرار صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

هكذا من العمل

## نظام تصنيف الوظائف العامة

بمقتضى المادتين (١٢٠ و ١٢١) من الدستور  
والمادة (١٠) من قانون الموازنة العامة رقم (٢) لسنة ١٩٨٣  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٣/٤/١٩٨٣  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٨) لسنة ١٩٨٣

## نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية للسنة المالية ١٩٨٣

صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية لسنة ١٩٨٣) ويعمل به اعتباراً من ١/١/١٩٨٣ .

المادة ٢ - تحدد تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية وعدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة والوظائف بمقود في كل منها واسماء هذه الوظائف ودرجاتها ورواتبها حسبما هو مبين في الجدول الملاحق بهذا النظام والذي يعتبر جزءاً منه .

المادة ٣ - لا يجوز ملء وظيفة أي موظف يعار للخدمة خارج الحكومة بأكثر من موظف واحد يستخدم مؤقتاً عند الضرورة وبموجب عقد للقيام بمهام وظيفة الموظف المعار خلال مدة الاعارة شريطة عدم تجاوز مخصصات تلك الوظيفة .

المادة ٤ - أ - يتقاضى الموظف غير المصنف أو الموظف بعقد الذي أحدث له وظيفة مصنفة في الجدول الملاحق بهذا النظام راتبه من مخصصات هذه الوظيفة إلى أن تتخذ الإجراءات الضرورية لتصنيفه وفقاً لأحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به .

ب - يجوز في حالات خاصة بقرارها مجلس الوزراء تعيين موظفين برواتب مقطوعة على حساب الوظائف المصنفة الشاغرة الواردة في هذا النظام إلى حين انتهاء إجراءات تعيينهم فيها .

المادة ٥ - أ - يستحق الموظف الزيادة السنوية بعد مرور سنة على تعيينه أو ترفيعه أو آخر زيادة سنوية تقاضاها ب - الزيادة السنوية للموظف غير المصنف والموظف بعقد الذي يتقاضى راتباً شهرياً مقداره ( ٧٤ ) ديناراً أو اقل هي دينار واحد أما الموظف الذي يتقاضى راتباً شهرياً مقداره ( ٧٥ ) ديناراً فأكثر فزيادته السنوية ديناران .

المادة ٦ - لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم أحكام المادة ( ١٦ ) من نظام الخدمة المدنية رقم ( ٢٣ ) لسنة ١٩٦٦ على حساب مخصصات اجور العمال المرصودة في المادة ( ١٤ ) في أي فصل من فصول النفقات الجارية في قانون الموازنة العامة .

المادة ٧ - لا يجوز تعيين أي موظف في أي وظيفة أو ترفيعه أو نقله إليها إلا إذا توافرت فيه الشروط والأحكام اللازمة لاشتغال تلك الوظيفة .

١٩٨٣/٤/١٣

## الحسين بن طلال

وزير الثقافة والشباب وزير السياحة والآثار معن أبو نوار	وزير المالية وزير مساعده سالم مساعده	وزير الاعلام عبدان أبو هودة	رئيس الوزراء وزير الدفاع مقر بدران
وزير شؤون الأرض المحتلة حسن ابراهيم	وزير المواصلات الدكتور محمد عضوب الزين	وزير الزراعة مروان دودين	وزير المسكن احمد عبد الكريم الطراونه
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير النقل المهندس علي السحيبات	وزير التكوين ابراهيم ايوب	وزير الخارجية مروان القاسم	وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية كامل الشريف
وزير العمل الدكتور جواد المعناني	وزيرة التنمية الاجتماعية انعام المفتي	وزير الصحة الدكتور زهير ملحس	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكيت السكاك
وزير الداخلية احمد عبيدات	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني	وزير الاشغال العامة المهندس هوني المصري	وزير الصناعة والتجارة وليد عصفور

هكذا من المأهول

## نظام إصدار سندات دين مؤسسة المدن الصناعية الأردنية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٧/٤/١٩٨٣  
لأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٩) لسنة ١٩٨٣

### نظام إصدار سندات دين مؤسسة المدن الصناعية الأردنية

صادر بمقتضى الفقرة (ك) (١/١) من المادة (٧) من قانون مؤسسة المدن الصناعية الأردنية رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٠

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام إصدار سندات دين مؤسسة المدن الصناعية الأردنية لسنة ١٩٨٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :-

الوزير : وزير الصناعة والتجارة

المؤسسة : مؤسسة المدن الصناعية الأردنية

البنك : البنك المركزي الأردني

السندات : سندات دين المؤسسة الصادرة بمقتضى أحكام هذا النظام

المدير العام : مدير عام المؤسسة

الشخص : مالك السند سواء كان شخصا طبيعيا او اعتباريا

المادة ٣ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب المؤسسة وبعد موافقة الوزير والبنك ان يقرر شروط اي من إصدار السندات بما في ذلك تاريخ إصدارها وسعرها عند الإصدار وقيمتها وافتاتها وتاريخ استحقاقها وسعر فائدتها ومواعيد دفعها وقيمتها الاجالية عند الإصدار .

المادة ٤ - تحدد المؤسسة بعد التشاور مع البنك مايلي :-

أ - طريقة إصدار السندات وتسويقها وإدارتها

ب - أوصاف السندات والنصوص التي تحتوي عليها

المادة ٥ - أ - يحتفظ البنك بسجل خاص لكل إصدار من إصدارات السندات يسمى (سجل السندات) تدون اسماء مالكي السندات والتاريخ الذي تم فيه تسجيلها وقيمتها الاسمية وارقامها المتسلسلة واية بيانات اخرى يقررها البنك .

ب - يقفل سجل السندات لفترة شهر واحد قبل تاريخ الاستحقاق (الاطفاء) ويعلم عن ذلك بوسائل الاعلام المختلفة قبل اسبوع واحد من الاقفال .

المادة ٦ - تعتبر القيود المدونة في سجل السندات اثباتا قانونيا لمليتها .

المادة ٧ - أ - لا يجوز تجزئة السند عند تحويله من مالك الى آخر .

ب - لا يجوز تسجيل السند باسم شخصين او اكثر الا بناء على قرار من محكمة مختصة .

المادة ٨ - لا يجوز ان يكتب في السندات المسجلة او ان يكون المستفيد من التحويل شخصا لم يكمل الثامنة عشرة من العمر .

المادة ٩ - اذا زادت قيمة طلبات الاكتتاب عن قيمة الإصدار فيجوز ان يخصص للسند سندات تقل قيمتها الاسمية عن المبلغ المكتتب به .

المادة ١٠ - يحمل كل سند توقيع كل من الوزير والمدير العام .

المادة ١١ - أ - تدفع قيمة السند وفوائده لحساب مالكة بموجب شيك بالبريد المسجل او حسب ما يطلبه المالك اذا كان المالك شخصا طبيعيا ، اما اذا كان المالك شخصا اعتباريا فيدفع لحسابه لدى اي بنك يسميه المالك .

ب - للبنك بناء على طلب مالك السند أن يدفع الفائدة لشخص آخر .

المادة ١٢ - اذا قدم طلب تحويل السند الى البنك خلال مدة خمسة عشر يوما قبل تاريخ دفع الفائدة فتبقى الفائدة من حق المالك الأصلي

المادة ١٣ - اذا فقد او تلف السند او أمر الدفع فعلى المالك ان يعلم الجهة التي تتولى الإصدار خطيا ولها بعد حصولها على الضمانات التي تراها مناسبة إصدار نسخة ثانية عن السند او أمر الدفع وذلك بعد مرور شهر واحد على الأقل من تاريخ الاشعار .

المادة ١٤ - أ - يجوز للمالك السند ان يتقدم الى البنك بطلب تسجيل رهن على ملكية السند .

ب - اذا كان طلب الرهن مستوفيا للشروط المطلوبة فيقوم البنك بتسجيل الرهن واشعار المستفيد من الرهن ومالك السند بذلك كما يشعر المستفيد عن اي رهن سابق :

ج - لا يجوز للبنك ان يحول ملكية اي سند سجل عليه رهن او ان يدفع قيمته عند الاستحقاق (الاطفاء) الا بعد اخذ موافقة كل من المالك والمستفيد من الرهن الخطية او بموجب قرار صادر عن المحكمة المختصة .



المادة ١٥ - تتعهد المؤسسة بدفع قيمة السندات الاسمية وفوائدها عند استحقاقها وجميع مصاريف اصدار وخدمة السندات وان ترصد قيمة السندات الاسمية وفوائدها ومصاريف اصدارها وخدمتها في موازنتها .

المادة ١٦ - تصبح السندات مستحقة الاطفاء في تاريخ المقرر ويجوز ان تطفأ قبل تاريخ استحقاقها المقرر اذا كانت شروط الاصدار تسمح بذلك .

المادة ١٧ - تطبق احكام نظام الدين العام رقم (٥٧) الصادر بتاريخ ١ / ١٠ / ١٩٦٧ على كل حالة لم يرد ذكرها في هذا النظام .

المادة ١٨ - للمؤسسة ان تصدر اى تعليمات ضرورية لتنفيذ احكام هذا النظام على ان لا تتعارض مع احكامه او تخالفها وذلك بعد التشاور مع البنك .

١٩٨٣/٤/١٧

## الحسين بن طلال

وزير الثقافة والشباب وزير السياحة والآثار معن أبو نوار	وزير الاعلام عبدان أبو عودة	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدوان
وزير شؤون الارض المحتلة حسن ابراهيم	وزير البواصلات الدكتور محمد عضوب الزين	وزير الزراعة مروان دودين
وزير التربية والتعليم الدكتور سعيد القسل	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكيت السلاكت	وزير الخارجية مروان القاسم
وزير الاشغال لمابة وزير النقل بالوكالة عوني المصري	وزير الصناعة والتجارة وليد مصفور	وزير الصحة الدكتور زهير ملحس
وزير الداخلية وزير العمل بالوكالة أحمد عبيدات	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية بالوكالة حسن المومني	

## نظام الغاء نظام صندوق المنح الدراسية للقبائل الأردنية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٧/٤/١٩٨٣  
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٣

## نظام الغاء نظام صندوق المنح الدراسية الجامعية للقوات المسلحة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام الغاء نظام صندوق المنح الدراسية الجامعية للقوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٨٣ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نظام صندوق المنح الدراسية الجامعية للقوات المسلحة الاردنية رقم (١) لسنة ١٩٧٢ على ان تؤل جميع موجودات الصندوق الى صندوق شهداء القوات المسلحة الاردنية المؤسس بمقتضى قانون صندوق شهداء القوات المسلحة الاردنية رقم (١) لسنة ١٩٧٢ ويستمر صندوق الشهداء في صرف منح الموفدين الذين سبق وان حصلوا عليها من صندوق المنح الدراسية الجامعية للقوات المسلحة الاردنية وذلك في حدود الاموال التي آلت اليه .

١٩٨٣/٤/١٧

## الحسين بن طلال

وزير الثقافة والشباب وزير السياحة والآثار معن أبو نوار	وزير الاعلام عبدان أبو عودة	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدوان
وزير شؤون الارض المحتلة حسن ابراهيم	وزير البواصلات الدكتور محمد عضوب الزين	وزير الزراعة مروان دودين
وزير التربية والتعليم الدكتور سعيد القسل	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكيت السلاكت	وزير الخارجية مروان القاسم
وزير الاشغال لمابة وزير النقل بالوكالة عوني المصري	وزير الصناعة والتجارة وليد مصفور	وزير الصحة الدكتور زهير ملحس
وزير الداخلية وزير العمل بالوكالة أحمد عبيدات	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية بالوكالة حسن المومني	

هكذا من الأشغال

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٥٩٤٧) تاريخ ١٩٨٣/٣/٢ المتضمن الموافقة على بروتوكول للاتفاقية بين المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة الهولندية حول النقل الدولي على الطرق بالشكل التالي :-

### بروتوكول للاتفاقية

بين المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة الهولندية

حول النقل الدولي على الطرق الموقعة في عمان بتاريخ ١٨ حزيران ١٩٧٥

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة المملكة الهولندية وبعد الاخذ بعين الاعتبار مشاورات اللجنة المشتركة ، المشكلة بموجب المادة التاسعة من الاتفاقية المشار اليها ، والتي تمت في عمان خلال الفترة من ٥ الى ٧ آذار ١٩٧٩ اتفقتا على ما يلي :-

يعدل نص المادة الخامسة من الاتفاقية ويستبدل بالنص التالي :

ان الضرائب والرسوم التي تترتب على عمليات النقل الدولي على الطرق التي يقوم بها الناقلون التابعون لأحد الطرفين المتعاقدين في اراضي الطرف المتعاقد الآخر تستوفي وفقاً لأحكام القوانين المطبقة في أراضي الطرف المتعاقد الآخر .

يكون هذا التعديل ساري المفعول بأثر رجعي اعتباراً من ٧ آذار ١٩٧٩ بالتاريخ الذي تعلم فيه الحكومتان بعضهما البعض كتابياً بأنه قد تم تنفيذ المتطلبات الدستورية المرحية في بلديهما :

وشهادة على ذلك بأن الموقعين أدلاه والحوالين بذلك حسب الاصول القانونية ، قد وقعا بتاريخ ١٠ شباط ١٩٨٣ على هذا البروتوكول على نسختين باللغات العربية والهولندية والانجليزية وتعتبر جميع النصوص معتمدة بالتساوي . ويعتمد النص الانجليزي كمرجع في حالة حصول اي خلاف في المستقبل .

عن حكومة المملكة الهولندية

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

قرر مجلس الوزراء الموافقة على الاتفاقية المقترحة مع منظمة قرى الاطفال الدولية ( SOS ) بشكلها التالي :-

### اتفاقية حول

تأسيس وبناء وتجهيز وتشغيل قرية للاطفال ( SOS ) في الاردن بتاريخ ١٩٨٣/٢/١٣ بين :-

- حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ممثلة بوزارة التنمية الاجتماعية ( ويشار اليها فيما يلي بالحكومة ) .

- ومنظمة قرى الاطفال الدولية ( SOS ) لتنمية قرى الاطفال في سائر أنحاء العالم وهي ممثلة في الاردن من قبل ممثلها الرسمي في عمان .

١ - التزامات منظمة قرى الاطفال الدولية ( SOS ) :-

١ - تتعهد المنظمة بالتعاون مع الحكومة بتأسيس جمعية في الاردن تسمى جمعية قرى الاطفال الاردنية ( SOS ) ، ( ويشار اليها فيما بعد بالجمعية ) ويتفق على أنظمة الجمعية بين الفريقين وتكون في نطاق أنظمة منظمة قرى الاطفال الدولية ( SOS ) واللائحة والقوانين المرعية في المملكة .

٢ - تعمل منظمة قرى الاطفال الدولية ( SOS ) ، بالتعاون الوثيق مع الحكومة ، لانجاح مشروع انشاء قرية الاطفال الاردنية ( SOS ) ، ( ويشار اليها فيما بعد بالقرية ) لمساعدة الاطفال الايتام والمشردين ، وتبني في تربيتهم الاساليب التربوية والادارية المعتمدة من قبل منظمة القرى الدولية ( SOS ) والمبينة في ملحق ( أ ) المرفق بهذه الاتفاقية والمعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية .

٣ - تلتزم منظمة قرى الاطفال الدولية ( SOS ) بجميع المبادئ التعليمية والدينية والسياسية المعتمدة في الاردن .

٤ - تقوم منظمة قرى الاطفال الدولية ( SOS ) بتحمل كافة المسؤوليات لانشاء المشروع حتى الافتتاح الرسمي للقرية .

وتشمل القرية على ما يلي :-

( ١ ) منزلاً ( لا تزيد مساحة كلي منها عن ١٥٠ متراً مربعاً ) .

( ١ ) دار لمدير القرية ( لا تزيد مساحتها عن ١٥٠ متراً مربعاً ) .

( ١ ) بناية للإدارة ( لا تزيد مساحتها عن ١٥٠ متراً مربعاً ) .

( ١ ) دار لمساعدات الامهات والضيوف والموظفين ( لا تزيد مساحتها عن ٢٠٠ متراً مربعاً ) .

( ١ ) روضة اطفال لا تزيد مساحتها عن ٢٠٠ متراً مربعاً ) .

٥ - أ - تتولى منظمة صندوق هرمان جمانير ومنظمة قرى الاطفال الدولية ( SOS ) النفقات الادارية للمشروع لفترة بحجم سنوياً قابلة للتجديد ، وتقوم منظمة قرى الاطفال الدولية ( SOS ) اتفاق هذه النفقات بما يتفق مع اهداف ومبادئ المنظمة .

هكذا من الله على



٥ - ب - تعمل الجمعية بكل جهدها لجمع التبرعات والمساهمات للقرية .

٦ - يقوم مدير القرية بتحضير ميزانية القرية السنوية تثبتها الجمعية وتوافق عليها منظمة قرى الاطفال الدولية ( SOS ) في النهاية .

٧ - تقبل روضة اطفال القرية الاطفال القادمين من خارج القرية .

٨ - تقوم المنظمة الدولية بتحضير وتدريب الموظفين اللذين لتشغيل القرية بصورة مستمرة .

## ٢ - التزامات الحكومة :-

١ - تقدم الحكومة الارض اللازمة لاقامة القرية ( ومساحتها حوالي ٣٠٠٠٠ متر مربع ) وتعتبرها مساهمة محلية معفاة من أية رسوم او ضرائب ( بموجب قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٦/١/١٩٨٣ فقد جرى تخصيص الارض البالغ مساحتها (٣٠٠٠٠) متراً مربعاً في طبربور لغايات بناء واستعمال القرى العائدة لاطفال ( SOS ) كما هو مفصل في ملحق ( ب ) .

٢ - تقوم الحكومة بزيادة تصاريح البناء اللازمة لبناء القرية .

٣ - تؤمن الحكومة ابعال المياه والكهرباء والمخاري وفتح الطرق للقرية وتمديد خطوط الهاتف في اقرب وقت ممكن بعد الموافقة على المخططات النهائية للقرية من قبل الحكومة ومنظمة قرى الاطفال الدولية ( SOS ) .

٤ - أ - تعفي الحكومة قرية الاطفال ( SOS ) من دفع أية ضرائب ورسوم مهما كان نوعها وبما فيها رسوم الجمارك والمستحققات على السيارات والاثاث والمعدات الاخرى ، وتعفي التبرعات للمشروع وبما في ذلك كل المواد التي ترى منظمة قرى الاطفال الدولية ( SOS ) الحاجة لها ، ولاي سبب يتعلق بانشاء وإدارة القرية وتنمية مبادئ ( SOS ) .

٤ - ب - تعفي الحكومة جميع الممثلين الاجانب وموظفي منظمة قرى الاطفال الدولية ( SOS ) من دفع كل الرسوم الجمركية على السيارات والاثاث والامثلة الشخصية والرسوم والضرائب الاخرى ، وتعفي السيارات الخاصة من الرسوم الجمركية باعطائها اذن دخول مؤقت :

٥ - أ - تقوم منظمة قرى الاطفال الدولية ( SOS ) بتأمين وتوظيف الخبراء اللذين في عمان لتدريب الجهاز اللازم حسب احتياجات الجمعية ، وستكون الاولوية للخبراء العرب والمحليين ان وجدوا .

ب - تقوم منظمة قرى الاطفال الدولية ( SOS ) بارسال المهندسين لمراقبة سير اعمال البناء في نطاق المنطقة :

ج - ستبدل الحكومة كل جهدها لمساعدة الخبراء المذكورين اعلاه لتسهيل كل مايتعلق بالمشروع وتيسر لهم الحصول على سمات السفر ورخص الإقامة والعمل .

٦ - وبالإضافة الى ماتقدم ستقوم الحكومة بدعم المشروع والقرية بتقديم التسهيلات والامتيازات التي تقدم لباقي الهيئات التطوعية والخيرية في الاردن :

## احكام عامة

١ - تسلم قرية الاطفال ( SOS ) الى الجمعية عند افتتاح القرية رسمياً وحتى ذلك التاريخ تبقى منظمة قرى الاطفال الدولية ( SOS ) مسؤولة كلياً عن المشروع وبمساعدة الجمعية .

٢ - جرى تنظيم هذا الاتفاق باللغة الانجليزية ومن ثم جرت الترجمة الى العربية .

٣ - في حال الاختلاف في وجهات النظر يتفق الفريقان على الاجماع بقصد تسوية الموضوع بروح التعاون والتخلى بعين الاعتبار مصالح الفريقين والاطفال .

٤ - يجوز تعديل هذا الاتفاق او الاضافة اليه بروح التعاون وبدلاً سريان الاتفاق اعتباراً من يوم توقيعه .

نظم هذا الاتفاق على اربعة نسخ اصلية وجميع نصوصها تعتبر سارية وصحيحة .  
تم توقيع هذه الاتفاقية يوم الاحد الموافق ١٣/شباط / ١٩٨٣ الموافق ٢ جمادى الاول سنة ١٤٠٣ هجرية .

في عمان من قبل :

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ومثلها وزيرة التنمية الاجتماعية انعام المفتي	منظمة قرى الاطفال الدولية ( SOS ) لتنمية قرى الاطفال ( SOS ) في سائر انحاء العالم ومثلها الممثل الرسمي في الاردن ولفجانج كروج فون نيديا
--	--

هكذا من العمل

## ملحق (أ)

اعلان مبادئ قرى الاطفال ( SOS )

تهدف قرى الاطفال ( SOS ) الى تحسين احوال الايتام والاطفال المتخلى عنهم في جو عائلي الى تزويدهم بسكن ثابت تتوفر فيه الرعاية والامان والتعليم والاحوال الاجتماعية والصالحة ، من طريق تأسيس جمعية للعناية بالاطفال ليس لها هدف الربح المادي .

أهداف قرى الاطفال ( SOS ) :

- ١ - الاندماج في الحقل التربوي عن طريق اعتماد الاسس الاربعة المطبقة في ( SOS ) وهي الامومة والاخوة والبيت العائلي والقرية
- ٢ - الاندماج في المحيط الحضاري بتأسيس قرى ( SOS ) في سائر انحاء العالم وربط الاطفال بحضورتهم وتراثهم.
- ٣ - الاندماج في الحقل التنظيمي عن طريق تأسيس قرى جمعيات وطنية لقرى ( SOS ) يكون لها شخصيه قانونية
- ٣ - أ - تتمتع قرى الاطفال ( SOS ) بمساعدة الاطفال الذين وقعوا ضحية اليتيم سواء بموت أبويهم او بتخليها عنهم . وتهدف الى خلق جو يطابق قدر الامكان الجو العائلي الطبيعي من حيث توفير الرعاية والمسكن الثابت للايتام والاطفال المتروكين في نطاق جماعات صغيرة تشابه العائلة وتسمى عائلات قرى الاطفال ( SOS ) وتعتبر النموذج لهذه القرى ، القرية الاولى من قرى الاطفال ( SOS ) والتي الشاهدا البروفسور هرمان مجايتر في امست في النمسا عام ١٩٤٩ .
- ٣ - ب - تتكون العائلة في قرى الاطفال ( SOS ) من ثمانية الى عشرة اطفال من الجنسين ومن اعمار مختلفة ، يربون كاخوان . ان وجد في القرية طفلان أو أكثر ينتمون الى نفس العائلة الطبيعية فهم يحفظون في نفس العائلة .
- ٣ - ج - تقطن كل عائلة في بيتها المخصص لها ، ترأس كل عائلة في قرى الاطفال ( SOS ) الام ، وهي تكون سيدة خالية من أي ارتباطات عائلية أخرى وهي تعطي كل الاطفال الموكلين بها العناية والاطمئنان والحنان الذين يحتاجهم كل طفل من أجل نموه الطبيعي .
- ٣ - د - تنولى كل أم من الامهات في قرى الاطفال ( SOS ) ادارة بيتها باستقلال حيث انه لا يوجد مطبخ جماعي لكل اطفال القرية .
- ٣ - هـ - تتألف قرية الاطفال ( SOS ) عادة من عشرة ( ١٠ ) الى عشرين ( ٢٠ ) بيتا عائليا ، ويديرها مدير القرية الذي من مهامه مساعدة وارشاد الامهات والمدير مسؤول عن تنظيم وإدارة القرية كما انه يراقب تعليم الاطفال .
- ٣ - و - ان اطفال القرية ( SOS ) يتعايشون مع المجتمع المحلي ويربون في ظروف مشابهة جدا للحياة العائلية الطبيعية لهم يلتحقون بالمدارس المحلية ويمارسون النشاطات الدينية في المجتمع المحلي كل حسب عقيدته .

٣ - ز - ان اعمار الاطفال الذين تقبلهم قرى الاطفال ( SOS ) تتراوح بين سن الولادة الى عشرة سنوات طالما انهم في حاجة الى عناية مستمرة وانهم صالحون للحياة العائلية . ويقبل الاطفال الاكبر سنا اذا كان لهم اخوان او اخوات يعيشون في القرية .

٣ - ح - ان قرى الاطفال ( SOS ) ترعى اطفالها حتى يبلغوا مرحلة تؤهلهم للاعتماد على انفسهم . وعند انتهاء تعليمهم الازامي يستمر الشباب في العيش في بيوت شباب منفصلة تؤسسها وتديرها قرى الاطفال ( SOS ) بينما هم يتابعون دراساتهم العليا او تدريبهم المهني ، الا ان قرية الاطفال ( SOS ) حيث نشأوا وبيت عائلتهم في تلك القرية تبقى السكن الثابت لهم ، كما انه من الممكن ايجاد بيوت مشابهة للشابات اذا احتاج الامر ذلك

٣ - ط - تسمى قرى الاطفال ( SOS ) الى ادماج الاطفال الايتام والمشردين في مجتمعاتهم ويشتهم فاتحة امامهم الدرب الى مستقبل امين .

## ملحق (ب)

قرر مجلس الوزراء في جلسته المتعقده بتاريخ ١٢ / ١ / ١٩٨٣ الموافقة على تخصيص الجزء (ب) مؤقت من القطعة رقم ( ٢٦ ) من الخوض رقم ( ٦ ) من اراضي طبربور المخصصة في الأصل للقوات المسلحة الاردنية والبالغه مساحتها ( ٣٠ ) ثلاثون دونما و ( ٣٣٣ ) متراً مربعاً لوزارة التنمية الاجتماعية من اجل اقامة قرية للأطفال عليها :

هكذا من العمل



## مـرر

صادر بالاستناد الى المادة ( ٢٨ ) من نظام  
استثمار المناطق الحرة رقم ( ٤٦ ) لسنة ١٩٧٩

قرر مجلس ادارة المناطق الحرة في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٤ واستنادا الى المادة ( ٢٨ ) من نظام استثمار المناطق الحرة رقم ( ٤٦ ) لسنة ( ١٩٧٩ ) اعتبارا للنص الحالي للمادة ( ٣١ ) من تعليمات التخزين والاستثمار ( المنشورة في العدد ٢٨٧٦ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٨/١٦ ) فقرة ( أ ) واضافة الفقرة ( ب ) التالية اليها : -

ب - يقدم مع الطلب تأمين تقدي لا يقل عن اجرة سنة واحدة للأرض او العقار المطلوب استثماره ، ولا يرد التأمين في حالة استنكاف مقدم الطلب عن تنفيذ المشروع المبين في الطلب او تخلفه عن توقيع عقد الايجار في الوقت المحدد ويختص التأمين من أصل بدل الاجار في حالة توقيع العقد .

وزير المالية  
رئيس مجلس الادارة

### تعليمات معدلة لتعليمات الادوية التي تنتج محليا وتعليمات التخليص على الادوية المستوردة

- ١ - يوقف العمل بالتعليمات المنشورة في عدد الجريدة الرسمية رقم ( ٣١٤١ ) تاريخ ١٩٨٣/٣/١٧ بالنسبة للادوية المستوردة والتي تنتج محليا .
- ٢ - يتم التخليص على الادوية المستوردة او السماح بتسويق الادوية التي تنتج محليا بعد اخذ موافقة مديرية الصيدلة والرقابة الدوائية .
- ٣ - تؤخذ العينات للتحاليل في مختبر الرقابة الدوائية بموجب ترتيبات خاصة تضعها مديرية الصيدلة والرقابة الدوائية لهذه الغاية .
- ٤ - يعمل بهذه التعليمات اعتبارا من ١٩٨٣/٤/١٠ .

وزير الصحة  
الدكتور زهير ملحم

## قرار رقم (٥) لسنة ١٩٨٣

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٨٣/٣/٢ رقم (تم/ ٢٠٢١/٤) اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لتفسير الفقرة (ب) من المادة (١٨٠) من نظام الخدمة المدنية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ وبيان ما يلي : -

١ - اذا كان الموظف غير المصنف قد بلغ الستين من عمره ولم يصدر قرار من الوزير المختص بانتهاء خدمته عند انتهاء مدة الشهرين المنصوص عليها في هذه الفقرة بل استمر في الخدمة فهل تحسب خدمته اللاحقة لمدة الشهرين لغرض تحديد المكافأة التي يستحقها بمقتضى الفقرة ( أ ) من المادة (٤٧) من قانون التقاعد المدني رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ أم انه لا يجوز احتسابها لهذا الغرض .

٢ - بفرض ان خدمة اللاحقة لمدة الشهرين لا تحسب لغايات المكافأة المشار اليها فهل ان هذه الخدمة تعتبر خدمة عمالية تخضع لأحكام قانون العمل .

٣ - هل ان المكافأة التي يستحقها ذلك الموظف عن خدمته بمقتضى المادة (٤٧) سالفة الذكر تحسب على اساس الراتب الشهري الاخير الذي كان يتقاضاه عند انتهاء مدة الشهرين المنصوص عليها في هذه المادة ام على اساس الراتب الشهري الاخير الذي تقاضاه عند انتهاء خدمته اللاحقة للمدة المذكورة .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٦ وتلخيص النصوص القانونية يتبين : -

١ - ان الفقرة (ب) من المادة (١٨٠) من نظام الخدمة المدنية المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي : ( تنتهي خدمة الموظف غير المصنف او الموظف المؤقت الذي لا تنطبق عليه أحكام قانون التقاعد المدني اذا بلغ الستين من عمره بقرار من الوزير المختص . واذا لم يصدر القرار بانتهاء الخدمة عند بلوغه الستين سنة فتعتبر خدمته متبعية اعتباراً من تاريخ انقضاء مدة شهرين على بلوغه سن الستين ) .

٢ - ان الفقرة ( أ ) من المادة (٤٧) المعدلة من قانون التقاعد المدني المشار اليها آنفاً تنص على ما يلي : ( مع مراعاة أحكام المادة (٢٦) من هذا القانون إذا انتهت خدمة الموظف غير المصنف بغير الاستقالة او فقد الوظيفة وكانت له خدمة خمس سنين او أكثر يعطى مكافأة تعادل جزءاً من اثني عشر جزءاً من راتبه الشهري الاخير عن كل شهر كامل من خدمته .

ويستفاد من نص الفقرة (ب) من المادة (١٨٠) ان الموظف غير المصنف غير الناجع للتقاعد اذا بلغ الستين من عمره ولم يصدر قرار من الوزير المختص بانتهاء خدمته تعتبر خدمته متبعية بحكم النظام اعتباراً من تاريخ انقضاء مدة شهرين على بلوغه سن الستين .

هذا من العمل